# سلسلة أوراق: دراسات حالة عن التغيرات الدولية وتأثيراها على المنطقة العربية

# السودان

د. عزة مصطفى

**منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)**

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

**Tel:** +96176386477 **Mail:** info@afalebanon.org

**Facebook:** @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

**Youtube:** AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

# حراك السودان: خطابٌ قديمٌ لم يمت، وجديدٌ في طور التخلق

**د. عزة مصطفى**

**باحثة في قضايا الديمقراطية، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني**

**منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA):** مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

**هذه الأوراق نتاج ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة المجتمع المفتوح.**

**الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.**

*"عند اندلاع الثورة لا يمكن أن تقف في منتصف الطريق"*

*روزا لوكسمبورج 1871-1919*

*"في الثورة كما في الروايات، الجزء الأكثر صعوبة، هو ابتكار نهاية لها"*

*دي توكفيل 1805-1859*

**استفتاح:**

حظي السودان طوال تاريخه السياسي منذ الاستقلال وإلى الآن بثلاث ثورات في أكتوبر 1964، نيسان/ أبريل 1989 وأخيرًا كانون الأول/ ديسمبر 2019. تباينت الأسباب واختلفت في الثورات الثلاث إلا أن الفاعل واحد والمفعول به متشابه إلى حد ما، من المؤكد أن هنالك قوى سياسية هي التي قادت وتقود الثورة/ الحراك لتحقيق مطالب كانت الدافع الرئيسي لقيامها، مع تأكيد لوجود خطابات دفعت بها القوى السياسية تشرح من خلالها تلك المطالب وتوضح ظروف إنتاجها.

مسعى هذه الورقة مناقشة الحراك الثوري، الذي بدأ منذ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، مُطالبًا بتغيير النظام الإسلاموي واستئصال جذوره. سؤال الورقة الرئيسي يتمحور حول طبيعة تكوينات القوى الثائرة وما هو الخطاب البديل الذي يتبلور في إطار حراكها، وما هو أفقه سياسيًّا واجتماعيًّا، في وجهة بناء دولة وطنية حديثة في السودان، تتسم بالحرية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والرعاية الكاملة لحقوق الإنسان؟ وما هو تأثير التغيّرات الاقتصادية، الاجتماعية، الدولية والإقليمية؟

تتعرض الورقة للخطاب السياسي القديم، الذي تقع تحت مظلته القوى التقليدية؛ وتشمل الأحزاب الطائفية وتيار الإسلام السياسي، إضافة إلى تيار اليسار التقليدي (الشيوعي والعروبي)، من جهة، والخطاب السياسي الجديد، الذي ظلت تطرحه القوى الحديثة، المتمثلة في كتلة الحركات الشبابية والحركات الاجتماعية الجديدة ومنظمات المجتمع المدني المتقاطعة مع السياسة وتيارات اليسار العريض الجديدة، ودعاة الحداثة والليبرالية، إضافة إلى الحركات المسلحة النشطة في أطراف البلاد، من الجهة الأخرى. كما تبحث الورقة، أيضًا، في سمات الحراك الأخير الذي قاده الشباب واشتركت فيه النساء بصورة لافتة، ومدى قدرة النادي السياسي المُنتج للخطابين القديم والحديث، على فهم طبيعة الحراك الأخير والاستجابة لشعاراته وتطلعات القائمين عليه. فالحراك الأخير، وفق إجماع المحللين السياسيين، لم يخرج نتيجة لتخطيط أي من قيادات القوى الفاعلة في الساحة السياسية السودانية، بيمينها ويسارها، وإنما خرج من كتلة الشباب الثائر؛ المُتحزّب منهم، وغير المُتحزّب. يختلف شكل المطالب والشعارات المرفوعة في هذا الحراك عن خطاباتٍ سابقة رُفعت في تشرين الأول/ أكتوبر 64 ونيسان/ أبريل 86، لذلك جزء من الهم البحثي للورقة استعراض تلك الخطابات ومقارنتها بالحراك الأخير مع الأخذ بعين الاعتبار تشابه واختلاف الظروف التي أوجدتها، إضافة الى اختلاف الحاضنة الاجتماعية المؤثرة في تفاعلات/ تمظهرات الحراك.

أيضًا تبدأ الورقة بضبط التعريف الذي ستتبناه حول الثورة وتعريفها، والانتفاضة وتعريفها، لضبط التعريف هل هي انتفاضة أم ثورة، مستفيدةً بذلك في ما يخص ما حدث في السودان 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1964، ونيسان/ أبريل 1986.

تُعرف الثورة بأنها: الخروج عن الوضع الراهن وتغيّره كنتيجةٍ لعدم الرضا أو التطلع إلى إحداث تغيير جذري إلى ما هو أفضل، وهو عمل تقوم به جماعة من الناس تسعى لتغير شكل وأداء الحكم بما هو أجدى. في تعريف الثورة تتبنى الورقة منظورًا سوسيولوجيًّا لتعريفها كظاهرة اجتماعية ذات علاقة بتغيير النظام السياسي من خلال الفعل الاجتماعي، لتحقيق المطالب والحقوق المجتمعية سعيًا لإعادة بناء وتنظيم النظام الاجتماعي ابتغاءً للتجديد*. أما الانتفاضة أو الحراك الشعبي،

* للمزيد انظر/ في تعريف ومعنى الثورة في معجم المعاني الجامع والمعجم الوسيط، ولسان العرب، أيضًا عزمي بشارة في الثورة والقابلة للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2003م. وكذلك تعريف هربرت بلومر حول الثورة.

فهي حالة من التظاهر والاحتجاج الإيجابية العلنية والعنيفة، نتيجة لقهر السلطة وسيطرتها التامة. يحدث بعض التغيير ولا يمكن أن يسمى ثورة ولكن حراك انتفاضي لم يتم تغيير في أسباب قيامه أو القضاء عليها تمامًا.

**ما بين أكتوبر 1964 وأبريل 1986*:**

حكمت الأنظمة الشمولية منذ الاستقلال 1956 وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2019 أكثر من خمسين عامًا، كانت خصمًا لقيام الديمقراطية وقيام معايير مؤسسية صحيحة. الأحزاب والمؤسسة العسكرية تدخل في تحالفات تقويض الديمقراطية، ومعها تدخل البلاد في "الحلقة الشريرة". شهد السودان ثورة في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 انقضت على حكم عسكري مطالبة بتحقيق الوحدة الوطنية وحل مشكلة الجنوب، فرُفع شعار "لا زعامة للقدامى" تعبيرًا ومناداةً بالتغيير وضرورة إجراء ووضع أسس جديدة لتحويل التعددية إلى ديمقراطية ورفض سيطرة فئة النادي السياسي القديم على أضابير السياسة. كما تطالب بتحول فعلي في الحياة السودانية من حالة الركود، الجمود والتقليد، إلى حالة من ديناميكية الحداثة وإعلاء الحركة الفكرية والثقافية كداعم أساسي في تأسيس الحكم الديمقراطي، حكم القانون وإطلاق الحريات العامة. مع التأكيد على حل الإشكالات الإثنية والتنوع الثقافي والمواطنة في البلاد[1].

في نيسان/ أبريل 1986 لم يتغير الحال كثيرًا عما كانت عليه الأوضاع في تشرين الأول/ أكتوبر نفس إعادة الأزمات السياسية واضمحلال التنمية في البلاد، إلى جانب التدهور الاقتصادي والتحول الذي حدث في البلاد. هناك ثلاثة أسباب رئيسية عجّلت بقيام انتفاضة نيسان/ أبريل 1985 وهي: إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر 1983 كملتجأ لكسب سياسي وكسب جولة الاستمرار في السلطة. كانت القوانين آلة قمع لكل معارضي السلطة ومحاكمتهم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، الجلد والقطع للأيدي والأرجل، الإعدام وإنشاء المحاكم الفورية لإصدار الأحكام في حينها[2].
نستطيع القول إن ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ونيسان/ أبريل تقاطعت وتشابهت الأسباب لقيام تيار شعبي معارض لسياسة الدولة وفي الكيفية التي تُدار بها، مسنودًا بالنقابات والحركات الطلابية مستخدمين وسائل ضغط ساعدت في نجاح الحراك/ الانتفاضات، وإعلان المطالب بالتغيير ورفض القديم[3]. لكن من الملاحظ في الانتفاضات السودانية أنه يتم تغيير للسلطة وليس نظام الحكم، فيحدث انقلاب على الحكومات وتبقى البنية السياسية كما هي، مما أعاد وقد يُعيد إنتاج نفس المنظومات السياسية.

* تستعرض الورقة ما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر ونيسان/ أبريل كمدخل مُختصر لمقارنة الخطابات والمطالب التي رُفعت في ذلك الوقت والتحقق والمقارنة بينها وبين الخطاب المرفوع والفاعلين في الحراك الأخير، بغرض تفكيك الهم والتساؤل الرئيس للورقة حول الخطاب القديم الذي يحتضر والجديد الذي يتخلق..

(1) حمد عوض عبوش، السودان الحديث البحث عن طريق، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، 2013، ص 190 – 196.

(2) الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، الخرطوم، 1999م، ص 18 – 20.

(3) للمزيد انظر/ انظري El-Affendi, Revolutionary Anatomy: the Lessons of the Sudanese Revolutions of October 1964 and April 1985.

**جدول مطالب / قضايا الحراك الشعبي من 1964-2019**

| الفترة الزمنية | المؤشرات | القضايا/ المطالب | المُنفذون | خط الضغط | المشتركات بين الانتفاضات الثلاث |
|---|---|---|---|---|---|
| 1964 | تظاهرات طلابية | قضية الجنوب أتاحت الحريات | النقابات | إضراب سياسي مساندة القوات المسلحة | إفراز قيادات جماعية قادت الحراك: - جبهة الهيئات في 1964 - التجمع النقابي 1985 - تجمع المهنيين السودانيين 2018 |
| 1985 | حراك شعبي | الديمقراطية مسألة الجنوب الأوضاع الاقتصادية | النقابات والحركة الطلابية | حراك شعبي انتفاضة | |
| 2013-2019 | تململ شعبي | إسقاط النظام | المهنيين، الحركة الطلابية وبعض القوى السياسية | حراك شعبي انتفاضة | |

المصدر: كاتبة الورقة

**هبّة أيلول/ سبتمبر 2013 تمهد طريق حراك كانون الأول/ ديسمبر 2018-نيسان/ أبريل 2019:**

ما حدث من هبّة في أيلول/ سبتمبر 2013 في السودان، عكس بصورة جلية فراغ الساحة السياسية، وبالأخص في جانب مدى جاهزيتها للسيطرة على الأوضاع بعد صناعة الحدث، وما هي التدابير والخطط التي يمكن أن تكون حول أحداث عملية التغيير السياسي المنشود. لم يكن العمل في أيلول/ سبتمبر 2013 منظمًا أو مخططًا له، بل جاء نتيجة لتراكم الضغوطات وانسداد في الحالة الاقتصادية ووصول الناس إلى شعور بالاختناق من جراء السياسات الحكومية المُتخبطة، وانتشار البطالة وزيادة عدد الخريجين من دون حصولهم على فرص. تفجّرت هبّات في مناطق متفرقة سرعان ما تم القضاء عليها نسبة لجاهزية النظام وتوقعاته لمثل هذه الأحداث بعد ثورات الربيع العربي في دول المنطقة. وكانت النتيجة أن حصدت أرواح العديد من اليافعين واليافعات*. وهذا مؤشر ودليل واضح على أن المبادرة جاءت من الشباب لأنهم أكثر من يصطلي بنار البطالة وانعدام فرص العمل وتوفرها لأقرانهم من المنسوبين للنظام.

الشيء الذي ميّز هذه الهبّة أنها كانت عفوية ورد فعل لإعلان الحكومة رفع الدعم عن الدقيق والمحروقات قامت في مدينة ودمدني-وسط السودان-وانتشرت في بقية المدن الأخرى وكانت السمة الواضحة كر وفر بين الجانبين. ما يجب عكسه، هو عدم توازن القوى في المواجهات رجح كفة النظام لامتلاكه الجاهزية الكاملة وتوقعاته لحدوث ذلك بعد ما جرى في دول المنطقة. الشاهد في الأمر أن انتفاضة أكتوبر/ أبريل عند انطلاق الاحتجاجات والتظاهرات كانت القوى السياسية تسارع بالتضامن والوقوف مع المحتجين/ المتظاهرين وتعمل على خلق خطط وتصورات حول كيفية الاستحواذ وتحقيق المطالب. هذا ما فُقد في أيلول/ سبتمبر 2013 وعكس مدى الفجوة وعدم الجاهزية، ووقف كل ذلك، والأهم غياب البرنامج المخطط والتصورات/ السيناريوهات للتنفيذ، وهو افتضاح جلي لعجز أو جمود التفكير السياسي.

* لمعرفة عدد القتلى والمعتقلين بعد أحداث سبتمبر انظر/ ي تقرير شامل عن مظاهرات سبتمبر 2013م في موقع: www.Sudaneseonline.com 25 يونيو 2014م.

شكّلت الأعداد الكبيرة للشهداء في الأحداث والتوثيق إضافةً إلى مطالبة أهالي الضحايا بالقصاص وتنظيم الوقفات الاحتجاجية عدادًا تراكميًّا وتجديدًا للأحداث جعلت من توفّر الروح الصّدامية والإصرار على إسقاط النظام أمرًا حتميًّا، وكذلك أزكت اتفاقا شعبويًّا على حتمية المواجهة مع النظام القابض. الموت كان دافعًا أساسيًّا للمحتجين للاستمرار، مُعتقدين أن ليس لديهم ما يخسرونه، وأن الموت ما كان يجب خشيته وقد حدث.

**تأثير الحراك على الحياة الاجتماعية والسياسية:**

لم يبدأ هذا الحراك في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018 وهو التاريخ الذي أصبح يؤرخ به كبداية، وإنما كان هذا الحراك مستمرًا منذ سنوات في صورة أنشطة مدنية مختلفة، حاولت بها القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني السودانية، كسر احتكار الدولة للفعل السياسي، والفعل الاجتماعي المدني. فنظام الإنقاذ الذي وصل إلى سدّة الحكم في السودان بانقلاب عسكري في حزيران/ يونيو 1989، قام، منذ البداية، بحل الأحزاب السياسية، وحل النقابات المهنية، وإنشاء ما أسماه نقابات المنشأة وهي نقابات مصنوعة تابعة للنظام، وأيضًا، إنشاء منظمات مجتمع مدني حكومية الطابع، بعد أن ضيق على النقابات الحرة ومنظمات المجتمع المدني. وبعبارة مختصرة يمكن القول، إن نظام الإنقاذ بحكم طبيعته الدينية الديكتاتورية جعل من الدولة دولة لحزب واحدٍ وليست دولة للشعب.

نشط الشباب السوداني منذ سنوات في العمل الطوعي، فقام بمبادرات طوعية مثل مبادرة "نفير"، "شارع الحوادث"، و"صدقات" وغيرها. وقد تركز عمل هذه المبادرات الطوعية على تقديم الخدمات التي عجزت الدولة عن إيصالها للجمهور بسبب سوء الإدارة والفساد. واصلت حكومة الإنقاذ محاربة هذه المبادرات التي تفضح عجزها وفسادها، وتعكس في المقابل فاعلية المجتمع المدني وتجرده عن الغرض الضيق، في تقديم الخدمات.

تمثَّل الحراك في الجانب السياسي، بالإضافة إلى المعارضة التقليدية للأحزاب السياسية، في حركة "قرفنا"، وهي حركة درجت على القيام بمخاطبات جماهيرية في الشوارع والأسواق، وكان أعضاؤها يتعرضون للاعتقال والتعذيب. كما تنامى في هذه الفترة أيضًا نشاط حزب المؤتمر السوداني، وهو حزب يتسم بطبيعة شبابية. واتسعت المشاركة الشبابية فشملت جميع الأحزاب الأخرى ذات الطابع اليساري كالحزب الشيوعي وذات الطابع العروبي كحزب الناصريين والبعث. أخذ الشباب المنتمون إلى الأحزاب في التمرد على القيادات التقليدية وفي الانخراط في سائر صور هذا الحراك العريض، فتشكلت بذلك قاعدة شبابية عريضة معارضة لحكومة الإسلاميين التي تحولت إلى حكومة كليبتوقراطية، ينحصر نشاطها في نهب المال العام وتحويله إلى الجيوب الشخصية للمتنفذين وأسرهم، ومساندهم.

أصبحت القاعدة الشبابية تتشارك إطارًا مفاهيميًّا عابرًا للأحزاب. يضاف إلى ذلك انتشر هذا الحراك المعارض في المواقع الإلكترونية وفي وسائط التواصل الاجتماعي. ونشأ من هذه القاعدة العريضة تشبيك وترابط الكتروني ظهرت نتائجه في تنظيم هبّة أيلول/ سبتمبر 2013.

مثلُه مثلُ سائر المجتمعات الإفريقية التقليدية، يتميز المجتمع السوداني بثقافة التعاون والعمل الجماعي والتكافل. كما يتميز أيضًا بالانفتاح وعدم التمييز الحاد بين الرجال والنساء كالذي يجري في بعض البلدان العربية. لذلك كانت محاولة الإسلاميين تطبيق أنموذج خطاب قيمي مستورد من أدبيات الإخوان المسلمين على المجتمع السوداني محاولة خاطئة. فقد قادت إلى تكتل اجتماعي سوداني رافض لهذه المنظومة القيمية المستوردة، المتزمتة، المفروضة بسلطة الحكومة الديكتاتورية. وقد كان التناقض الحاد بين القيم المجتمعية السودانية المعتدلة المتوارثة منذ سوالف الحقب، وبين الفكر الإخواني المتطرف، السبب وراء المشاركة الضخمة للعنصر النسائي في هذا الحراك[4].

[4] مقابلة مع د. النور حمد، عبر المراسلة يوم 2019/5/26.

**حراك كانون الأول/ ديسمبر 2018–نيسان/ أبريل 2019، خطاب سياسي قديم يحتضر وجديد يتخلق:**

مرت على أحداث أيلول/ سبتمبر 2013 ست سنوات موعد قيام الحراك الشعبي في السودان، وهو حراك لم يتوقع له كل هذا الانتصار والثبات في مواجهة حكومة قابضة أمنيًا وباطشة القوة. بدأ الحراك الشعبي بمظاهرة في مدينة عطبرة شمال السودان احتجاجًا على ارتفاع الأسعار والضائقة المعيشية، من ثم انتشر في المدن المُختلفة. التقط تجمع المهنيين السودانيين* المبادرات وأعلن عن جداول لخروج التظاهرات الاحتجاجية في الخرطوم بالتزامن مع الأقاليم. كانت الاستجابة لجداول الخروج الأسبوعي مُفاجئة للجميع في كيفية إدارتها والالتزام بالزمن المحدد لقيام الهتافات إيذانًا ببدء التظاهرة. أعداد كبيرة من الشباب تتجمع حول إشارة البداية في انتظام عجزت القوة الأمنية في إخماده وقمعه رغم القتل والإصابات، القراءة والتمحيص حول إصرار الشباب على نجاح الحراك عكس مدى إيمانهم بأن التغيير أصبح حالة مطلبية ترفض كل القائم وتسعى لاستحداث أوضاع تتلاءم مع العصر في التزام خجول بالأصل.

**عوامل تميز الحراك ونجاح القيادة:**

- رقعة الحراك الجغرافية الواسعة، وانطلاق الحراك من الأقاليم وليس العاصمة كما هو معهود.
- وجود إجماع شعبي على القيادة، لديها رؤية واضحة للمقاومة.
- فقدان الحاضنة الاجتماعية للنظام قللت من سيطرته زائد فساد واستبداد منسوبيه.
- شمولية الحراك وجمعه لكل القوى المُعارضة (أحزاب، حركات مسلحة وتحالفات).
- تدهور الأوضاع الاقتصادية، ومعاناة الطبقة الوسطي وهي الأغلبية (الصامتة)
- تخطيه للإيديولوجيات، ولمجمل التصورات، التي حكمت أداء القوى السياسية، السودانية، المختلفة، منذ الاستقلال.
- الحرص على السلمية.
- انضمام وتأييد الطرق الصوفية[5].

زاد على كل ذلك وصول البلاد بعد مرورها بتجربة الإسلام السياسي ورفعهم لمشروعهم الحضاري وهو مشروع استهدف إقامة الدين وإن الشريعة هي المنهاج وأصبح الخطاب الإسلامي هو الخطاب الرسمي للدولة. من نتائج هذا المشروع/ الخطاب إفراز تقسيمات لكتل موجودة أصلاً في الحاضنة الاجتماعية السودانية تتعايش في تناسق وتناغم ملحوظ، غير أنه ووفقًا لسياسات التمكين المُتبعة، حدث انشطار ثنائي واضح في الحياة السوسيو– اجتماعية السودانية شكّل مرحلة تحول هامة في تاريخها الحديث، ما بين العروبي/ الإسلاموي (يميني، استهدف أسلمة الحياة العامة، مدعوم ومؤيد من مجموعات الإسلام السياسي وخاصة وسط شباب الحركة الإسلامية والطرق الصوفية كمدخل مقبول لدى التيارات الشعبوية) الإفريقي/ المسيحي/ اللاديني (يساري وهو مشروع مُضاد للإسلاموعروبي يلتف حوله عد كبير من الشباب المُعارض، يرفض التصنيفات الإثنية والقبلية، كما يرفض إقحام الدين في المسألة السودانية داعمًا بشدة للدولة العلمانية).

بناء على ما تقدم، يمكن القول، إن تأثير هذا الحراك على الحياة الاجتماعية السودانية كبيرٌ، ويمثل ضربة البداية في استرجاع صبغة الثقافة السودانية الأصلية إلى المجال العام. كما أكد هذا الحراك حقيقة هامة وهي أن المجتمع السوداني، بحكم تكوينه التاريخي، لن يحكم إلا بنظام ديمقراطي، تقوم فيه الحقوق على أساس المواطنة، لا الدين أو الأيديولوجية. فالسودان من أكثر أقطار العالم تنوعًا، ولا يمكن أن يحكم بغير نظام ديمقراطي تقف فيه الدولة على مسافة واحدة من جميع

* تجمع المهنيين السودانيين، تجمع يضم عددًا من النقابات والاتحادات المهنية، يضم نقابات الأطباء، المعلمين، المحامين، أساتذة الجامعات، البيطريين، الصيادلة والمهندسين أنظر/ي صفحة التجمع:

http:// www.sudanesprofesionals.org

[5] بتصرف من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتصرف من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، احتجاجات السودان أسبابها، سياقها والموقف الدولي، المركز العربي، 8 يناير 2018م. https:// www.alaraby.co.uk

الأديان. وقد أثبتت التجربة العملية أن السودانيين ثاروا إلى الآن ثلاث مرات ضد الأنظمة الشمولية وأسقطوها[6]. إذًا الحراك يُمثل احتشادًا للقيم السودانية التي جرى قمعها ومحاولة تغييرها وإبرائها من التشوهات السياسية والاجتماعية التي أحدثها مشروع الإسلام السياسي خلال الثلاثين عامًا الماضية، فاتحًا الباب أمام ديناميكيات تولد معها خطابات قد تختلف أو تتقاطع مع الخطابات القديمة المُنتجة. معروف أن الثورات قبل أن تكتمل تمر بعدد من المراحل، وكل مرحلة تتوجب شعارًا أو خطابًا محددًا يعكس المطالب والتوجهات العامة، بدءًا من مرحلة التململ وصولاً إلى مرحلة تمام الثورة، في مواجهة أكيدة من القوى المسيطرة على السلطة محدثة ما يعُرف بثنائية الفعل ورد الفعل. (الشكل أدناه يوضح المراحل المذكورة)

**ديناميكيات الخطاب الاحتجاجي:**

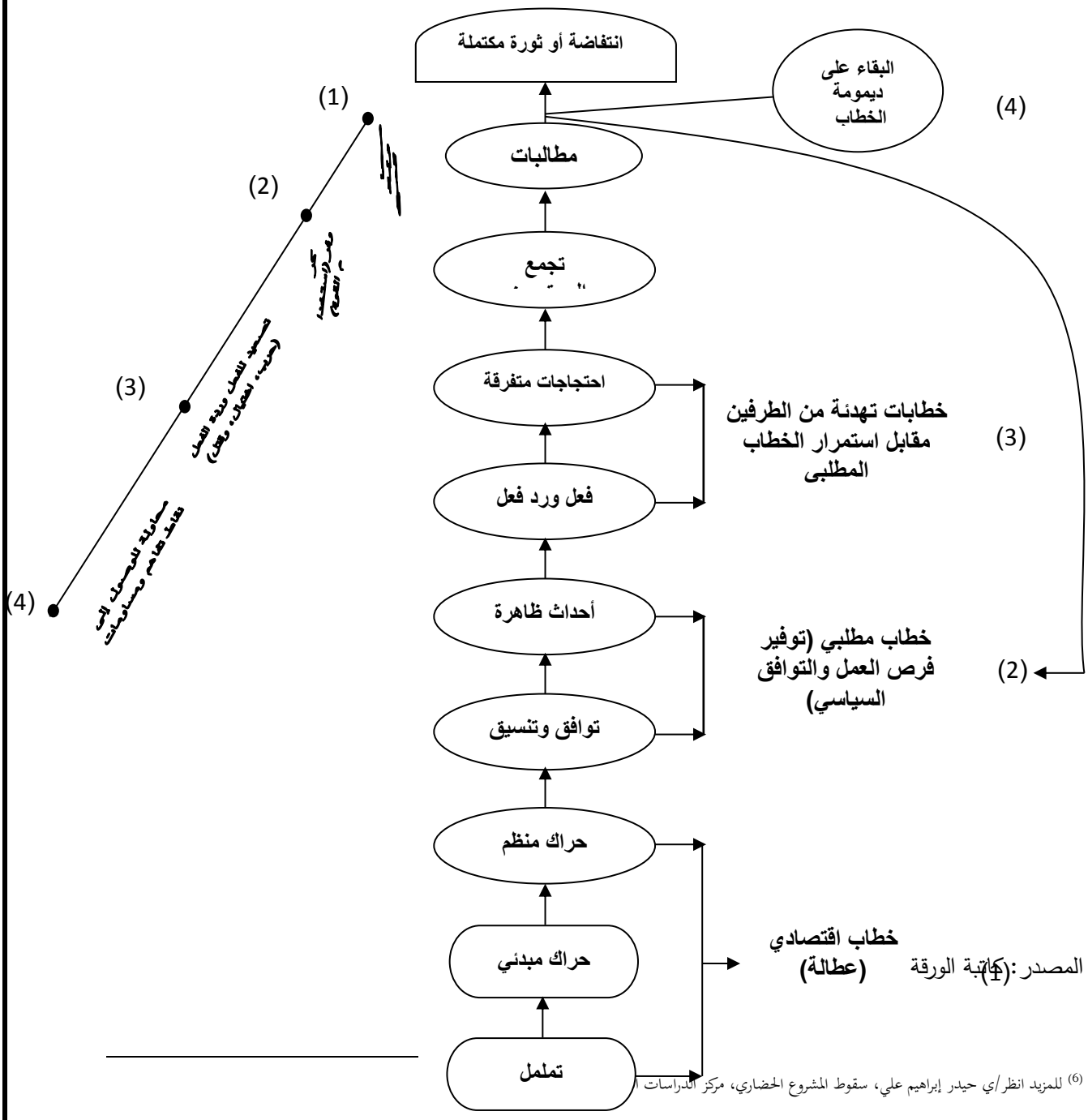


المصدر: (كاتبة الورقة)

[6] للمزيد انظر/ي حيدر إبراهيم علي، سقوط المشروع الحضاري، مركز الدراسات ا

**أنماط الخطابات في السودان منذ 1971 – 2019:**

مرت الخطابات منذ1971–بداية تشكّل الخطاب الأيديولوجي بصورة واضحة–إلى 2019 بمراحل عديدة، تهبط وتعلو وفق متطلبات المرحلة التي أُنتج فيها الخطاب في الفترة منذ بداية السبعينيات إلى بداية الثمانينيات سيطر الخطاب الاشتراكي والقومي العربي تماشيًا مع التيارات السائدة وحركات المد الثوري في العالم. من 1983 حتى 1986 سيطر الخطاب الإسلامي ساعيًا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ومُفرزًا مشاكل عديدة في الجنوب، جبال النوبة، وهي مناطق تدين الأغلبية فيها بالديانة المسيحية وكريم المُعتقدات. من 1990 حتى 1998 (فترة المفاصلة بين الإسلاميين وإبعاد د. حسن الترابي) خطاب إسلاموي راديكالي متزمّت يرفض كل ما هو غير إسلامي وعروبي. من 1999 حتى آذار/ مارس 2019 خطاب إسلاموي منفرج يراعي مسألة الأقليات الدينية، وهي نتيجة للضغوطات الدولية وضغوطات الفاعلين الدوليين خاصة المهتمون بحقوق الإنسان والحريات[7].

| نمط الخطاب | الزمن | المُنتج | ديناميكية الخطاب |
|---|---|---|---|
| اشتراكي | 1971 | قوى اليسار | مُتخبط |
| إسلامي | 1983 | تحالف قوى الشعب العاملة والجبهة الإسلامية القومية | مُشوه |
| إسلامي راديكالي الإسلام هو الحل | 1990– 1998 | الجبهة القومية الإسلامية | قابض ومستبد/ |
| ديمقراطي /علماني | 2013 | قوى الحرية والتغيير | مازال يتخلق |

**الجديد الذي يولد من الحراك في عمومياته:**

يُنتظر، إذا بلغ هذا الحراك مداه ووصل حدّ الثورة، أن يعيد منظمات المجتمع المدني لاستقلاليتها وفاعليتها. وينتظر له أيضًا أن يوسع من فرص الشباب والمرأة في المشاركة السياسية العامة وفي حصول المرأة والشباب على مزيد من المقاعد في المجلس التشريعي ومجلس الوزراء، وغيرها. من المتوقع كذلك أن ينتج من هذا الحراك، في المستقبل القريب، حزبٌ جديدٌ، يصبح الشباب، وخاصة المرأة، المكوّن الرئيس فيه. فقد وضح، مما أظهرته كتابات الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي، أن الأحزاب التقليدية، ذات الصبغة الطائفية وذات الصبغة الأيديولوجية كأحزاب اليسار والإسلاميين، لم تعد أوعية قادرة على استيعاب رؤى الشباب وتطلعاتهم. وقد أقرت جميع القوى السياسية السودانية أن هذا الحراك قاده الشباب وأنهم تخطوا به كل منصات المعارضة التقليدية، كما تخطوا به الحركات المسلحة التي بقيت تقاتل نظام الإسلاميين في الهوامش السودانية منذ عقود من دون أن تحدث تقدمًا إيجابيًا.

[7] للمزيد انظر/ ي محمد علي جادين تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2002، ص 16-20

**هل الخطاب المولود علماني؟**

بدءًا، قبل تفصيل ماهية الخطاب المتُشكل، لا بد من تثبيت أن خطابات الثورة الرامية الى التغيير لا تولد في لحظتها ولكنها تحتاج إلى فترة انتقالية ليتشكّل فيها، ومن هنا يبرز دور القوى صاحبة المصلحة في التغيير، ما هو دورها؟ وكيف تساهم في هذا التغيير؟ وهل تختلف عن القوى التقليدية؟

جسّد الشعار المرفوع في التظاهرات "حرية، سلام وعدالة"، والذي أصبح مع استمرار التظاهر خطابًا تنادت به القوى السياسية التي تقود التظاهر ممثَّلةً في إعلان الحرية والتغير*، يتبين الأمر من خلال قراءة وتحليل هذا الخطاب في أنه اختزال ما هو ثقافي، سياسي واجتماعي أمام تحدي يتطلع إلى صياغة "عقد اجتماعي جديد "محمي ويقوم على أسس الحرية، الديمقراطية والحقوق، كخطاب جديد يؤمن بالتغيير والعمل على إيجاد المساواة للجميع. ومن جهة ثانية يسعى إلى ترسيخ أسس لدولة مدنية ركائزها ضمان الحريات كافة مع عدالة اجتماعية تؤكد وتكون ضامنة لسلام يكفل عدم الإقصاء وعدم التمييز بسبب العرق، الدين أو الثقافة. نستطيع التأكيد على أن الخطاب المُنتج هو خطاب علماني تحامى وراء المطالبة والإصرار على الدولة المدنية تجنبًا لإظهار مطلب الدولة العلمانية صراحة، تفاديًا للمعارضة ودلالاتها السلبية لدى أغلبية الفئة المتصوفة والدينية وسط المجتمع السوداني والتي ترى في العلمانية "كُفرًا مُبينًا"، وفي نفس الوقت أغلبية المزاج العام يتجه/ يتوافق على إنشاء دولة مواطنة يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات مع اختلاف أديانهم، تتاح فيها الحريات العامة ويكون صندوق الاقتراع هو الوسيط الوحيد للوصول إلى السلطة.

حرية، سلام وعدالة، خطاب عبّر عن بداية تكسير وهدم العلاقة غير المُتوازنة للقوى التي جعلت المواطن يعيش مهمشًا، مقهورًا ومضطهدًا لفترة ثلاثة عقود. كما عكس أيضًا الإصرار على تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام والاستقرار[8]. في الخطاب سعي وإشارات للتخلص من الشمولية وإحداث تغييرات جذرية للبنى التحتية للدولة والمجتمع وفقًا لمبادئ وقيم ديمقراطية. حرية، سلام وعدالة خطاب يمثل ثورة تغيير نتيجة عن تصادم طبقي تقوم بها القوة الحية ضد المجتمع التقليدي بعلاقاته وأفكاره والنُخب المُحافظة. حرية، سلام وعدالة يُوازي حرية، مساواة وعدالة، وكأنما في الأمر إعادة إنتاج للثورة الفرنسية الكبرى بألوان جديدة في عصر مغاير وظروف مُختلفة.

**يحمل الخطاب في طياته وعي سياسي وطرح رؤى جديدة لقضايا "مَنسية" تتمثل في:**

- إيجاد تطمينات للطبقة الوسطى النخبوية والأوليجاركية العليا في البلاد والتي قد تستهويها حريات أكبر ونظام سياسي أقل فسادًا للحفاظ على أعمالها طالما ضمنت السلام وعدم المساس بمكتسباتها، أما العدالة فهي حمالة أوجه ولن تخيف الطبقات العليا والنخبوية فهم مثلًا قد يرون أن العدل يكفل لهم أنهم أصحاب رأس المال مهما كان طابعه ماديًّا أو رمزيًّا، ولهذا حقهم العادل هو حصد الأرباح من وراء هذا.
- يبتعد الشعار عن أي رمزية دينية أو طائفية أو عرقية أو حتى سياسية معينة ومحددة، فيبدو أنه يؤكد على إتاحة الحريات جميعها وأن العبادات علاقة بين العبد وربه[9].

* قوى إعلان الحرية والتغيير، هو تجمع يضم في لوائه عددًا من القوى السياسية، وهي تجمع المهنيين السودانيين، مجموعة نداء السودان وقوى الإجماع.

[8] تصريح لعائشة البصيري، من ينقذ الثورة، 7 مايو 2019 https:// daraj.com

[9] مصطفى شلش، الهامش السوداني وابتكار الثورة وصناعة الشعارات، 2019/3/4 www.geopolitica.ru/sites/default/files/54

- رسالة للأحزاب السياسية بخطابها التقليدي/العتيق الذي أصبح لا يتساير ومتطلبات المرحلة، وأن الشباب يطالب بخطاب جديد لا يستطيع العرض السياسي المتوفر حاليًا إذا ما أصر على استخدام نفس الوسائل القديمة لإنتاج خطاب جديد، خاصة في ما يخص مشروع الدولة الوطنية.

| القديم | المُتخلق |
|---|---|
| علاقة الدين بالدولة (تمسك بالدين وهو أصل التشريعات) | العلمانية/ مدنية الدولة (الدين يجب أن يقف على الحياد) |
| الديمقراطية البرجوازية (انحصار تمثيلها في طبقة وفئة برجوازية لأسر وأسماء بعينها) | العدالة الاجتماعية/ التقسيم الطبقي (التوزيع العادل للثروة والسلطة مع مراعاة للمناطق الهشة) |
| مركزية الدولة (السلطة متمركزة في العاصمة وتُدار بواسطة النُخب الخرطومية) | السلام / الفيدرالية (إعادة تفكيك مركزية الدولة والانحياز للفيدرالية وإعلاء صوت الهامش)<br>مثله شعار "كل البلد دارفور"، ويعكس بأن الجميع يتشاركون الهمّ عينه |

- قضية المرأة وتحقيق مفهوم المواطنة جسّدنه في رفعهن لشعار "حقنا كامل وما بنجامل"، والذي أردن من خلاله تثبيت حقهنّ في المشاركة كاملة من دون انتقاص، فقد خصصت حصتهن ب 40% ويَرين فيها منقصة وقسمة ضيزى لحقهنّ في أن تكون 50%. الشعار يوضح أن رسالتهن للمرحلة ما بعد الثورة. كما أن الشعار المرفوع يعكس الوعي بأن لهن مثل ما عليهن، تثبيت الحق في المعاملة المتساوية وإتاحة الفرص، تغيير الخطاب السياسي، الاجتماعي والثقافي تجاه النساء، تغيير الصورة النمطية حولهن وأنهن جزء أصيل في الحياة، وأن المرأة لعبت دورًا مقدرًا في الحراك منذ بداياته تعرّضن للاعتقال، الاغتصاب والفصل من العمل، كل تلك المحن تقبّلتها النساء بالكثير من الشجاعة والعزيمة، وهو وإن أكّد شيئًا، إنما يؤكد أنهن قادرات وقويات وحقهن في المواطنة يُكفل بالدستور ويُطبق بالقوانين، وأن المساواة في الحياة والحقوق حق وليس عطية أو منحة.
- قضية الديمقراطية، أصبحت مطلبًا جماهيريًا من خلال المطالبة والإصرار الجماهيري العام على ضرورة وجود الدولة المدنية، فالديمقراطية منذ الاستقلال 1956 أصبحت تمثل لكل سوداني/ة فردوسهم المفقود، ويرون في الدولة المدنية ومن خلال الانتخابات أن القادم سوف يكون ديمقراطيًا مُراقبًا. مقياسهم في ذلك تحقيق الحقوق الأساسية لدولة المواطنة أساسها العدل واحترام الحق الإنساني في العيش بكرامة، وهي بالضبط ما تضمنته المناداة بالحرية، السلام والعدالة.
- الوضع الاقتصادي، وهو الدافع الرئيسي لقيام الحراك في السودان خاصة بعد تدهور الأوضاع المعيشية وانخفاض الأجور ووصولها حدها الأدنى ما قيمته 8.9 دولار في الشهر ظل ثابتًا منذ 2013. هذا الأمر حدا بتجمع المهنيين رفع مذكرة لوزير العمل والإصلاح الإداري وكذلك منظمة العمل الدولية طالب فيها برفع الأجور وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى يتمكن المواطن من مواجهة وتغطية متطلبات الحياة اليومية. لم يتم الإذعان إلى مطالبه، وكانت البداية للدعوة للحراك انطلاقًا من مطالب اقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وعليه أصبح هذا المطلب أساسيًا في الخطابات والبيانات المُقدمة في هذا الحراك. واحدة من القضايا المهمة التي تضمنتها قضية الفساد وضرورة استرجاع الأموال العامة

التي تم الاستحواذ عليها من قلة نافذة حتى تتمكن الدولة ومؤسساتها من استعادة عافيتها وهو أمر أنهك الاقتصاد السوداني وتهدد الحياة الاجتماعية. [10]

الأوضاع الاقتصادية في السودان تشكل همًّا معيشيًّا يوميًّا للمواطن السوداني، إذ يعاني أكثر من نصف السكان من الفقر والعوز، وتشير بعض الكتابات لأكاديميين متخصصين إلى انحسار/ انعدام الطبقة الوسطى، وإلى أنّ التقسيم الطبقي في السودان أصبح بين فئتين: ثرية ومعدَمة.

لم يهتم الحراك بقضايا المنطقة المحيطة والدخول في تفاصيلها في هذه المرحلة. ويُعزى ذلك إلى أن الحراك مازال مستمرًّا ولم تستقر أمور البلاد بعد، غير أن بعض المشاركين/ت في الحراك يرون أن القضية الفلسطينية لا تمثل همًّا لديهم وأن قضايانا الداخلية أكثر تعقيدًا من القضية الفلسطينية [11]. في السودان استفادت الحكومة الإسلاموية من كسب ولاء الكثيرين برفعها وتصديرها للقضية في خطاباتها العامة، وقد نجحت إلى حد بعيد. آخرون صرّحوا بأن القضية الفلسطينية لا تمثلنا، في منحًى واضح نحو الأفريقانية وليس العروبة المُتشدق بها. قد تعكس الآراء المتفاوتة أعلاه وجهات نظر متباينة لتيارات فكرية وسياسية مختلفة مثلت جزءًا من الحراك، لكن المؤكد أن الحركة الثورية في السودان منذ الاستقلال وحتى الآن لديها موقف ثابت من القضية الفلسطينية، فالحكومات تتغير ويبقى ثبات الموقف. من المؤكد أن شعار حرية، سلام وعدالة الذي تبناه الحراك يشمل في مضمونه الإيمان بحق الشعوب في حريتها واستدامة سلامها، وتبقى القضية الفلسطينية نموذجًا للبحث عن تطبيق السلام والعدالة المطلوبين. لكن يبقى السؤال حول كيفية التعامل معها في السياق الثوري الجديد والعهد المدني المنشود.

ولم تكن قضيتا الإرهاب والحركات المسلحة في إطار المنطقة من ضمن القضايا المطروحة بصورة واضحة في الخطاب أو البيانات ذات الصلة، وكذلك الأمر في ما يخص قضية التدخل الإقليمي، تحديدًا من تركيا وإيران كفاعل مؤثر في قضايا المنطقة، والسبب يكمن في أن الحراك دعا إلى ابتعاد وعزل السودان عن سياسة المحاور والتكتلات لأنها تَستَبطن المطالب وتؤدي إلى الانصياع، الأمر الذي فعلته حكومة الرئيس السابق عمر البشير، مما كلف السودان كثيرًا ترتب عليه تخبطٌ في السياسية الخارجية واستعداء للعديد من دول الجوار.

**تأثيرات الإعلام "البديل" ودوره في نجاح الحراك:**

يتبع الإعلام، بشقيه المرئي والمسموع وكذلك المقروء، للدولة وهو تحت سيطرتها. والمعروف أن مقص الرقيب يسيطر تمامًا على المنشور والمسموع. حدا هذا الواقع بالإعلام أن يكون منصة تعكس ما تريده الحكومة وتحجب ما تريد. بالتأكيد لم يجد المحتجون طوال فترات الحراك منذ بداياته فرصة للمشاركة والتواصل عبر الإذاعات الرسمية فكان لا بد من إيجاد إعلام بديل، لذلك شكّلت منصات التواصل الاجتماعي البديل الأسرع والأكثر فعالية في تبادل معلومات وأخبار الحراك في كل مدن السودان. لعب فيس بوك وواتس آب "face book، WhatsApp " دورًا مقدرًا في ذلك نسبة لسهولتهما وإتاحتهما للجميع. استطاع "تجمع المهنيين" من خلال إنشاء صفحة رسمية له على فيس بوك من نشر بياناته وجداول التظاهرات وكذلك الأناشيد الوطنية والحماسية. وقد كانت الصفحة بمثابة إذاعة سريعة لنقل الخبر. بالطبع كانت تكون هناك محاولات

[10] للمزيد يمكن الرجوع الى خطابي تجمع المهنيين السودانيين، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، إضافة إلى دراسة حول وضع الأجور في السودان، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
كذلك أنظر عطا البطحاني، أزمة الحكم في السودان، أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، 2011

[11] إفادة لينا الشيخ، متخصصة في التنمية المستدامة، وإحدى أعضاء لجان المقاومة للأحياء، 30 حزيران/ يونيو 2019

لعرقلة أو تعطيل الصفحة، فكان الهجوم عليها والتشكيك في مصداقيتها، وهو بالتأكيد نوع من أنواع التكتيك والحرب الإعلامية من الحكومة حتى تزرع من خلالها الشكوك حول مصداقية التجمع ومواعيد قيام المظاهرات.

مثّل الإعلام البديل وسيلة ناجحة للمقاومة والحراك الجماهيري في السودان في مواجهة نظام قابض ومسيطر كليًّا. استطاع المحتجون الاستفادة من الفضاء الأسفيري في إنشاء محطة خاصة بهم أسموها "صوت الثورة"، وهي إذاعة تُسمع عبر الإنترنت، داخليًّا وخارجيًّا، واتضحت أهميتها أثناء تواجد المعتصمين في ميدان الاعتصام قرب القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، فنقلت الأخبار بصورة مستمرة، إضافة إلى لقاءات القيادات وما قيل ونشر حول الحراك. كانت الإذاعة "صوت الثورة" إذاعة بديلة ناجحة أوضحت أنه بالإمكان خلق إعلام بديل وغير تقليدي يمكن أن ينافس ويلعب دورًا محوريًّا يوازي ويتفوق على الإعلام الرسمي.

**تطور الحراك التنظيمي: تكون قوى إعلان الحرية والتغيير**

دعت أحزاب وحركات مطلبية منذ أيلول/ سبتمبر 2013 إلى الخروج على النظام الإسلاموي، وكان العمل متفرقًا، إذ كانت كل جهة تعمل منفردة، حتى تقرّر خلق تحالف يشترك فيه الجميع من أجل توحيد العمل المقاوم وإسقاط نظام البشير. تشكل إعلان الحرية والتغيير، وهو الذي يقود العملية السياسية للحراك في مفاوضاته مع المجلس العسكري الانتقالي. يتكون الإعلان من الأجسام الآتية: (1) **تجمع المهنيين السودانيين:** انتشر في الصحف يوم 29 تموز/ يوليو 2018 خبرًا عن قيام جسم تنسيقي جديد باسم (تجمع المهنيين السودانيين) من ستة أجسام (نقابية) معارضة. وأنه "يسعى لتحقيق أهداف ومطالب مشتركة عبر نشاطات وآليات سلمية". ويطلب من كل أصحاب المهن المختلفة الانتظام في (تجمعات) لتحقيق هدف التجمع، وهو المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور وتحسين الاوضاع المعيشية. والأجسام هي: لجنة الاطباء المركزية، نقابة أطباء السودان الشرعية، تجمع أساتذة جامعة الخرطوم، لجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين، رابطة البياطرة الديموقراطيين، والمحامين الديموقراطيين، وانضمت لاحقًا شبكة الصحفيين السودانيين ولجنة المعلمين كـ (نواة لتجمع المهنيين)، وهو القائد الفعلي للحراك الشعبي في الشوارع والمدن.

(2) **قوى الإجماع الوطني:** تضم الحزب الشيوعي، حزب البعث الحزب الاشتراكي الناصري، ومبادرة المجتمع المدني.

(3) **قوى نداء السودان:** يضم حزب الأمة القومي، حزب المؤتمر السوداني والحركات المسلحة، الجبهة الثورية المسلحة، (حركة تحرير السودان، جناح مني اركو مناوي، حركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم والحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال). كل هذه الكيانات لديها مطالب وأهداف متشابهة ومتقاطعة، لكن ظل الهدف الأساسي إسقاط النظام وتحقيق الدولة المدنية.

**استخدام الوسائل الاحتجاجية بكفاءة وتنظيم:** ابتكر التجمع وسائل جديدة قديمة للاحتجاج وقد كانت سببًا في نجاح الحراك وثباته

- استخدام الوسائل السلمية في الاحتجاج، عصيان مدني وإضرابات.
- الخطاب مختلف وكذلك اللغة مختلفة.
- الالتفات للمطالب المعيشية وضرورة تحسينها.
- التركيز على العمل القاعدي، والتركيز الأعلى في الشباب.
- نمط جديد في ممارسة "السياسة" من أسفل إلى أعلى. (التشديد على تحقيق المطالب واستمرارية الحراك استمد قوته من قوة الجماهير ووعيها بقضاياها).

**تأثير الفاعلين الإقليميين**

من المؤكد أن الأوضاع المجتمعية، السياسية والاقتصادية السودانية بعد الحراك لن تكون كما كانت عليه قبله، لكن الحراك دخل الآن مرحلة معقدة. يواجه الحراك الآن تعقيدات بالغة القوة. وقد تدخلت القوى الإقليمية، ممثلة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة التي أخذت تدعم قائد مليشيا الجنجويد وتدفع به إلى تصدر المشهد السياسي في السودان. بل ربما أمكن القول إن السودان قد دخل مرحلة سيدار فيها من الخارج.

أصبح من الواضح أن السعودية والإمارات لديهما بصمات في إدارة الأوضاع في السودان وذلك من أجل حماية مصالحها وضمان استمرارها. تتمحور المصالح السعودية والإماراتية حول استراتيجيتين، الأولى قصيرة المدى، وهي ضمان وجود القوات السودانية المحاربة في اليمن، وأن تقاتل بالوكالة عن الحلف. وهي في تقدير الورقة مورد غير دائم ينتهي بانتهاء الحاجة إليه أو بصدور قرار بعدم المشاركة إذا ما حلّت حكومة مدنية في السودان. والثانية طويلة المدى وتتمحور حول ما يسمى بـ"اختطاف" الأراضي، وهي تتضح في حجم الاستثمارات الخليجية في السودان وخاصة مؤخرًا، إذ بلغت الاستثمارات نحو 15 مليار دولار خلال العامين 2016–2017 أغلبها في القطاع الزراعي (قمح، أعلاف، ذرة) إضافة للتعدين في البحر الأحمر.

من الواضح أن السعودية تسعى إلى ضمان استدامة أمنها الغذائي، لذلك تهتم بالأحوال السودانية، ومن مصلحتها وجود نظام يتماهى مع سياساتها وتستطيع أن تسيطر عليه[13].

**الخاتمة**

**باتجاه خلخلة خطاب قديم نحو خطاب ثورة التغيير الجذري**

نبدأ الخاتمة بتساؤل ترى الورقة مشروعيته وهو حول نهايات هذا الحراك السلمي منذ بداياته حتى أخر أحداثه الدموية من فضل اعتصام القيادة العامة، ظل سلميًّا طوال ديمومته إلا من إرادة وإجماع الجماهير على التغيير وتحقيق الحرية، السلام والعدالة. التساؤل يدور حول كيفية وإمكانية تحقيق المكاسب للوصول إلى التغيير الجذري؟ هل ستكون هناك سانحة لحكم/إدارة السودان انطلاقًا من القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ أم سيظل الحكم العسكري هو القدر والنصيب؟ هل فشلت القوى القائدة للحراك في توحيد نفسها في كيان متجانس؟ ما مصير "الأغلبية الصامتة" خاصة وأغلبها غير مُنتمٍ لأحزاب سياسية؟

تستدعي كل تلك التساؤلات ما رآه منصور خالد من قصور حدث بعد تشرين الأول/ أكتوبر 1964 *"أزمة الأكتوبرين دعاة التغيير مزدوجة: فكرية ومنهجية. أن التغيير الاجتماعي فعل يسبقه تعبير عن هذا الفعل كما يسبق هذا التعبير تصور فكري، وبعبارة أخرى إن الأفعال تسبقها الأقوال، كما يسبق الأقوال الفكر. يقتضي منطق التغيير الجذري رؤية استراتيجية متكاملة، وبرمجة رصينة لهذه الرؤية تنعكس في أجندة محددة للتغيير كما يقتضي تنظيمًا واعًيا يستوعب القوى ذات المصلحة في التغيير حتى تصبح قادرة على أن تحمي وتنفذ أجندة التغيير المطلوب"*. (خالد، منصور النخبة السودانية وإدمان الفشل، ص 1–79) على الرغم من أن خالد قد طرح ذاك الحديث قبل أربعة وعشرين عامًا، الا أنه مازال قائمًا ويمكن أن يُسأل ويكون مُتلائمًا مع الأوضاع الحالية لحراك كانون الأول/ ديسمبر 2019. التساؤل يتولد منه توقعات حول هل يمكن لشعارات ديسمبر أن تساهم في تجديد خطابات القوى السياسية؟ نحو خطاب جديد يترجم أو ينقل الشعارات إلى حوار اجتماعي عملي؟

هي أسئلة تسير باتجاه خلق خطاب جديد يمكن أن يصلح للتطبيق من خلال برنامج يخلخل امتيازات القوى التي أثّرت على الخطابات القديمة منذ الاستقلال.

[12] مقابلة مع الشفيع خضر سعيد، عبر الهاتف، 26 تموز/ يوليو 2019

[13] للمزيد، أنظر العالم الاقتصادي، "الخليج يتجه للسودان باستثمارات ملياريه...فما السبب؟" أيار/ مايو 2016